

السلام بين العرب وإسرائيل: دراسة استشرافية

حسن حمدان العلكيم*

تقوم الدراسة على فرضية مؤداها أن النتائج التي ستتمخض عنها المفاوضات الجارية بين إسرائيل والأطراف العربية، لن تعدو كونها اتفاقيات لتنظيم مستقبل التفاعلات (السياسية والاقتصادية والأمنية.. الخ) بين الكيان الصهيوني والدول العربية، ولا تعني سلاماً دائماً في المنطقة، لأن الصراع القائم هو صراع عقائدي أزلي، وأن تحقيق السلام يتطلب الانتقال من الثقافة الصراعية (cultural struggle) إلى الثقافة السلمية (cultural peace).

وتكمن أهمية الدراسة في إلقاء الضوء على تأثير عملية السلام، مادياً ومعنوياً، على الوطن العربي بخاصة، على المدى البعيد. وتهدف الدراسة إلى إظهار الأبعاد المختلفة للقضية التي يمكن من خلالها معرفة مدى نجاح أو فشل عملية السلام بين العرب وإسرائيل، وما إمكانية تحقيق السلام الفعلي، وما مستقبل السلام، وما إمكانية استمراره.

إن هذا الموضوع متشعب في أفكاره وواسع في مدلولاته ومعانيه. وعليه، فإن هذه الدراسة المتواضعة هي محاولة لفهم المستقبل من خلال دراسة الواقع،

* أستاذ العلوم السياسية المشارك ورئيس قسم العلوم السياسية - جامعة الإمارات العربية المتحدة.

وفي الوقت نفسه، فإنها لا تدعي الإلمام بجميع نقاطه ومختلف أبعاده، ولذلك جاءت الأفكار المطروحة مختصرة. وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي والمنهج الاستقرائي⁽¹⁾ لفهم واقع التفاوض غير المتكافئ بين العرب وإسرائيل واستشراف مستقبل السلام في المنطقة.

وتنقسم الدراسة إلى عدة محاور: نبذة مختصرة لواقع الصراع، والمبادرات السلمية، ومفاوضات السلام، واتفاقيات السلام، والآثار المحتملة لعملية السلام، ونظرة استشرافية لمستقبل السلام، ثم الخاتمة.

نبذة مختصرة لواقع الصراع⁽²⁾:

إن الصراع العربي / الإسرائيلي في حقيقته صراع عقائدي بالدرجة الأولى، لأنه في جوهره صراع حضارات.. صراع بين الحضارات الإسلامية والحضارة الغربية اليهودية / المسيحية (عمر 1995، 120). وإذا كانت الحركة الصهيونية والدول الغربية التي تدعمها تتستر وراء عوامل وأسباب أخرى، فإنه لا يمكن إغفال هذا العامل الحضاري، الموجود على الدوام، وإن تراجع في ترتيبه وتأثيره، من مرحلة إلى أخرى، بالنسبة للعوامل المحركة للصراع (عمر 1995، 116).

ويعدّ تحالف الصهيونية مع الاستعمار الغربي القديم والحديث أحد الأدلة على عداوة الدولة الأوروبية للإسلام. وكان نابليون بونابرت أول من دعا اليهود إلى الهجرة إلى فلسطين وتأسيس دولة يهودية فيها، وذلك في أثناء غزوه لمصر وفلسطين. وجاء بعده أبرز رجال السياسة الذين شجعوا اليهود على ذلك، أمثال بالمرستون شافترزبري، وديزرائيلي، وجوزيف تشمبرلين، وتشرشل، وبلغور، وترومان، ممن تبنوا هذه الفكرة الصهيونية القائمة على إيجاد وطن قومي لليهود. وظهرت في مطلع الستينات من القرن التاسع عشر دعوات المفكرين والكتاب اليهود، للعمل من أجل العودة إلى فلسطين واستعمارها، مثل: هيرش كاليشر، وليون بينسكو، وثيودور هرتزل. ونجح الأخير في جمع يهود العالم في مؤتمر بال بسويسرا عام 1897 ونادى بإقامة الدولة الصهيونية. ولاقت الأطروحات الصهيونية استحسان القوى الاستعمارية في تلك الفترة. ويتضح انسجام الأهداف بين الطرفين في موقفهم من الإسلام. فقد ورد على لسان لورنس براون قوله «إن الإسلام هو الجدار الوحيد في وجه الاستعمار الأوروبي» (العالم 1979، 47) في حين أشار شمعون بيريز رئيس الوزراء الإسرائيلي في عام 1979 إلى أنه لا يمكن

تحقيق السلام في الشرق الأوسط «ما دام الإسلام شاهراً سيفه، ولن نطمئن على مستقبلنا إلا حين يغمد الإسلام سيفه إلى الأبد» (أبو غنيمه 1985، 15). وبذلك بدأ الفكر الصهيوني يطرح نفسه استجابة للسياسة الاستعمارية البريطانية. كما واصلت بريطانيا تبنيتها لبرامجها المعتمدة على الهجرة اليهودية وتوطينهم في فلسطين، ثم جاءت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تحالف براندايس/ ترومان لإكمال المسيرة في وضع الدولة الصهيونية على خريطة العالم (حصو 1986، 85).

واعتمدت الحركة الصهيونية على أسطورة «شعب الله المختار» وأسطورة «الوعد الإلهي» و«أرضك يا إسرائيل من النيل إلى الفرات» ومقولة «الحق التاريخي». وقد ترجمت الحركة الصهيونية هذه المقولات إلى مزيج من العرقية والتعصب الديني والشوفينية الاستغلالية العدوانية، مستندة في ذلك إلى التوراة والتلمود. ونادت هذه الحركة بحقها في إقامة دولة على أرض فلسطين وطرد الشعب الفلسطيني من بلاده، وأن تعتبر من بقي في فلسطين من العرب مواطنين من الدرجة الثانية، إن لم يكونوا غرباء.

وتحقيقاً لأهدافهم ونتيجة للجهود البريطانية والصهيونية، تزايدت أعداد المهاجرين من اليهود إلى فلسطين، وتزايدت معها مخاوف الشعب الفلسطيني، مما أدى إلى وقوع صدام بين العرب والصهاينة في عام 1910، وسجن على أثر هذه الواقعة عدد لا يستهان به من العرب لرفضهم إخلاء أراضيهم لليهود. وعلى الرغم من الجهود العربية لمقاومة الخطط الصهيونية، فإنهم لم يستطيعوا تحقيق النصر (العلكيم وآخرون 1990، 145-147).

المبادرات السلمية:

اشترك العديد من الأطراف الدولية والإقليمية في طرح عدد من المبادرات السلمية لحل الصراع العربي الإسرائيلي. وكان أهم تلك المبادرات:

المبادرات العربية:

انبثقت مبادرات السلام العربية من الفلسفة القائمة على أنه لن يكون هناك سلام⁽³⁾ عادل ودائم في الشرق الأوسط إلا إذا مُنح الشعب الفلسطيني حق تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني، بزعامة منظمة التحرير

الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. فقد تقدم العديد من الدول العربية بعدد من المشاريع للتسوية السلمية⁽⁴⁾ للصراع العربي / الإسرائيلي؛ إذ تقدم الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة بمبادرتين سلميتين؛ كانت الأولى في 21 أبريل 1965 والثانية في يوليو 1973. ومن أهم بنود الأولى: أن تعيد إسرائيل للعرب ثلث المساحة التي احتلتها منذ إنشائها لتقوم عليها دولة عربية فلسطينية. أما في المبادرة الثانية، فقد اقترح بورقيبة قبول إسرائيل بمبدأ تقسيم فلسطين وفق قرار الأمم المتحدة 181 عام 1947، وإقامة دولة فلسطين إلى جانب الدولة الإسرائيلية. وتقدم الملك حسين في عام 1972 بمشروع المملكة العربية المتحدة التي تشتمل على الضفتين الشرقية والغربية (حصو وآخرون 1989، 418-421).

وفي الفترة من 6-9 سبتمبر 1982 جاءت مبادرة فاس، التي تعرف أساساً بمبادرة الأمير فهد، ثم مبادرة السعودية، التي حصلت على دعم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وكان من أهم بنودها:

- 1 - انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها في حرب يونيو 1967 بما فيها مدينة القدس مع إزالة المستوطنات الإسرائيلية من هذه الأراضي.
 - 2 - إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على أن تكون عاصمتها القدس.
- وقد قبلت جميع الدول العربية المشاركة في قمة فاس - بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية - بالمبادرة السعودية. أما إسرائيل فقد عارضت هذه المبادرة، واعتبرت أنها تهدف إلى تدمير إسرائيل على مراحل. وفي سعي الدول العربية وراء السلام، قبلت بفكرة المؤتمر الدولي حول الشرق الأوسط التي تعطي جميع الأطراف في الصراع - بما فيها منظمة التحرير - حق المشاركة. والواضح أن جميع المبادرات باءت بالفشل لرفض إسرائيل القبول بمبدأ حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، بالرغم من أن جميع المبادرات تعطي اعترافاً بإسرائيل، سواء أكان ضمناً أم علنياً.

ويمكن لمحلل بنود المبادرات العربية والإسرائيلية، ملاحظة أن المبادرات العربية اقتصرَت على الأراضي التي احتلتها إسرائيل في عام 1967، ولم تتطرق إلى الأراضي التي أسست عليها دولة إسرائيل. ويُعد هذا تغييراً في الرؤية العربية لإسرائيل. وأن المبادرة الأردنية لم تتحدث عن حق تقرير المصير للفلسطينيين، واعتبرت الأراضي الفلسطينية قطراً ثانياً للمملكة العربية المتحدة، مما جعل الطرف

الفلسطيني يرفض المبادرة. كانت المعارضة دائماً موجودة في كل المبادرات سواء أكانت من الجانب العربي أم اليهودي. وفي اتفاقية كامب ديفيد نجد أن هذه المعارضة كانت واضحة من قبل اليهود والعرب. فقد استقال اثنان من أعضاء وزارة بيغن ووزير الخارجية المصري، احتجاجاً على توقيع الاتفاقية، فضلاً عن تنامي ضغوط داخلية في كلا البلدين ضد الاتفاقية.

المبادرات الإسرائيلية:

إن إسرائيل الراضة لقيام الدولة الفلسطينية والرافضة للانسحاب من الأراضي التي احتلتها في عام 1967، طرحت عدة مبادرات تميزت بتعسف كل مبادرة أكثر من التي قبلها. وتقوم مشاريع التسوية السلمية التي طرحتها على مبدأ الإدارة الذاتية، بينما يُعهد بشؤون الأمن والدفاع والنظام للسلطات الإسرائيلية. كما ركزت إسرائيل على مبدأ المفاوضات المباشرة بين الكيان الصهيوني والدول العربية ومسألة الحدود الآمنة لإسرائيل.

وفي 8 أكتوبر 1968 تقدم ابا اييان بمشروع للتسوية أمام الأمم المتحدة، وبيّن أن إسرائيل هدفها التوصل إلى وضع محدد يعطي الأماكن المقدسة طابعها العالمي، عن طريق التوصل إلى الاتفاقيات المناسبة مع الأطراف المعنية تقليدياً. وجاءت مبادرات مناحيم بيغن في عام 1977 أكثر تشدداً بالنسبة للقدس، إذ اعتبرتها العاصمة لدولة إسرائيل.

ويتضح من قراءة المبادرات الإسرائيلية أن الإسرائيليين رافضون تماماً لوجود الدولة الفلسطينية المستقلة. كما أنهم ينكرون حق الانتماء إلى فلسطين ونادوا بتجنيس الفلسطينيين، إما بالجنسية الأردنية أو الإسرائيلية. وعلى الرغم من أن التعهد الإسرائيلي ينص على تمتع الفلسطينيين بالمساواة في التملك والانتخاب أسوة بالإسرائيليين اليهود، فإن الواقع يعكس غير ذلك؛ حيث يمارس الإسرائيليون التفرقة وعدم المساواة مع اليهود من أصول أخرى مثل الفلاشا والهنود واليهود العرب، فكيف سيكون الوضع بالنسبة للعرب الذين سيحصلون على الجنسية الإسرائيلية؟ ومثلت المبادرات الإسرائيلية عائقاً أمام العملية السلمية لأنها متحيزة لصالح إسرائيل من دون أن تعطي شيئاً يُذكر للفلسطينيين.

هذا، وإننا نجد أن هناك مبادرات أخرى من جانب الولايات المتحدة والأمم المتحدة والجماعة الأوروبية والاتحاد السوفيتي السابق. وعليه فإننا سنتطرق بإيجاز لأهم المبادرات التي رعتها الأمم المتحدة والمبادرات الأميركية نظراً لأهمية الأخيرة في عملية السلام بين العرب وإسرائيل الجارية في الوقت الحاضر.

مبادرات الأمم المتحدة:

حاولت الأمم المتحدة البحث عن تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي عن طريق عدة قرارات أصدرتها. ففي نوفمبر 1947 جرى التصويت في الجمعية العامة على القرار رقم 181 القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية، أُعطي اليهود 56.47٪ من أرض فلسطين في حين كانوا لا يملكون سوى 5.6٪ وأُعطي العرب 43.53٪ (نوفل وآخرون 1989، 190-192). وفي عام 1948 وبالتحديد في 15 سبتمبر تقدم الكونت برنادوت باقتراح لتسوية الصراع العربي/الإسرائيلي، وقد طالب في اقتراحه بإعادة النقب إلى الدولة العربية، وبأن تكون القدس جزءاً منها. وفي أيار/ مايو 1949 جرى توقيع اتفاق لوزان تحت إشراف لجنة التوفيق الدولية وربطت بهذا الاتفاق خريطة لفلسطين تضمنت الحدود التي رسمها قرار التقسيم للجمعية العامة رقم 181 الذي اتخذ أساساً للمباحثات مع اللجنة.

ولم تعد قضية فلسطين تحتل مكانتها في جدول أعمال الاجتماع السنوي للجمعية العامة للأمم المتحدة. ففي عام 1951-1952 طوي بند فلسطين كبند مستقل على جدول أعمال الجمعية العامة وحل مكانه بند «التقرير السنوي لمدير وكالة اللاجئين العرب من فلسطين». وفي عام 1974 أعيد إدراج بند فلسطين في حين تغيرت نوعية القرارات التي أُصْدِرَت بشأن القضية.

وأدى العدوان الإسرائيلي على الدول العربية في يونيو 1967 إلى صدور القرار 242. كما أصدر مجلس الأمن بعد اندلاع حرب أكتوبر في 1973 قراراً آخر يحمل رقم 338 يدعو الأطراف المتحاربة إلى وقف إطلاق النار. وافقت كل من مصر وسوريا وإسرائيل والأردن على القرار وتعهدت باحترامه إلا أن الكيان الصهيوني لم يلتزم به عملياً، إذ جمع قواته وهاجم الأراضي المصرية مما أدى إلى صدور قرار آخر لمجلس الأمن يحمل رقم 339 تأكيداً لقراره السابق (حصو وآخرون 1989، 211).

ويلاحظ من المبادرات السلمية التي صدرت عن الأمم المتحدة انحيازها لصالح إسرائيل. ولعل من أهم جوانب الضعف في هذه المبادرات عدم مشاركة الشعب الفلسطيني في إعدادها. أما عن السلبية الأخرى في مبادرات الأمم المتحدة فإننا نجد في نظرتها إلى القضية الفلسطينية، إذ إنها اهتمت بالقضية على أساس تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين ونسيت أساس الموضوع وهو احتلال الأراضي العربية.

أما عن الجهود الأخرى التي بذلت في موضوع التسوية، فنجد دوراً ملحوظاً للولايات المتحدة التي تقدمت بالعديد من المبادرات، وكان أهمها مبادرة الرئيس بوش التي تُوِّجت بعقد مؤتمر مدريد للسلام، ومن ثم استضافتها لتوقيع اتفاق أوسلو بين الفلسطينيين والإسرائيليين واتفاقية الأردن مع إسرائيل ورعايتها للمفاوضات السورية/ الإسرائيلية.

مبادرات الولايات المتحدة:

يحتل أمن إسرائيل رأس سلم أولويات السياسة الخارجية للولايات المتحدة وأحد الأدوات الرئيسية لكسب تأييد بعض الأطراف في الولايات المتحدة. وعليه شكلت تسوية الصراع العربي/ الإسرائيلي أحد أهم السياسات الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط. فقد تقدمت الحكومات الأميركية المتعاقبة بمجموعة مشاريع للتسوية في الشرق الأوسط. ففي 20 يونيو 1967 تقدمت بمشروع سلام إلى الجمعية العامة كان أهم ما يميزه رفضه لفكرة انسحاب إسرائيل غير المشروط ودعوته إلى عقد مفاوضات مباشرة بين العرب وإسرائيل. ولعبت الولايات المتحدة دوراً بارزاً في التوصل إلى اتفاقية كامب ديفيد في عام 1979 التي كان من أهم نتائجها إخراج مصر من دائرة الصراع، وإبعاد قيام أي تحالف حربي عربي محتمل ضد إسرائيل، ومن ثم جعلت من غير العملي قيام أي دولة عربية بشن حرب ضد إسرائيل (انديك 1992، 9). «وبعد انتهاء حالة العداء بين مصر وإسرائيل، على ضوء اتفاقية كامب ديفيد، أضحى الموقف العسكري في صالح إسرائيل بشدة» (نيكسون 1995، 159). وبعد وصول الرئيس رونالد ريغان إلى البيت الأبيض أطلق مبادرته الجديدة في 2 سبتمبر 1982 لحل الصراع العربي/ الإسرائيلي إلا أنها رُفضت من قبل الأطراف المعنية كما رفضها الاتحاد السوفيتي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مبادرة ريغان لم تختلف في جوهرها كثيراً عن

المبادرات الإسرائيلية، فقد رَفُضت فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة من ناحية ولم تتطرق إلى مسألة القدس من ناحية أخرى. كما كانت صريحة في انحيازها ودعمها لإسرائيل.

ولم يكن مشروع ريغان أول مشروع أميركي يطرح ولم ينفذ، إذ تكشف المشاركة الأميركية في الشرق الأوسط منذ حرب عام 1967 عدداً من مشاريع التسوية التي لا يمكن تنفيذها كان تصميمها فعلاً من أجل تعطيل الولايات المتحدة للإجماع الدولي، وتسويق احتواء المقاومة الوطنية الفلسطينية. وكان مشروع شولتز هو أحد الأمثلة على ذلك، الذي لم يعد الفلسطينيين بأكثر من الحكم الذاتي مكرراً ما دعت إليه اتفاقية كامب ديفيد من إجراء محادثات ثنائية حول الوضع النهائي لتقرير قضية السيادة في الضفة الغربية وغزة. كما أن المشروع لم يحاول إيجاد تسوية دائمة للصراع بقدر ما حاول تحقيق أهداف أخرى، أهمها:

1 - إخماد الانتفاضة الفلسطينية عن طريق الاحتواء، ووضع حد لإمكانية امتدادها إلى مناطق أخرى وبالتالي المحافظة على استقرار الوضع الراهن الذي يتناسب مع المصالح الأميركية.

2 - التوفيق بين مطالب الرأي العام في أميركا ومتطلبات السياسة الأميركية.

3 - تثبيت الهيمنة الأميركية على الشرق الأوسط.

وفشلت مبادرة شولتز للسلام في الشرق الأوسط لأن أسباب الفشل كانت راسخة فيها إلى حد أن أيّاً من أطراف الصراع الرئيسيين لم يستمع إلى بنودها بصورة جادة، لا الأصدقاء العرب «الشركاء الكاملون» لواشنطن، ولا الفلسطينيون أصحاب الشأن، ولا «المعتدون» الصهاينة. فالأردن على سبيل المثال يدرك أن أي تسوية مؤقتة تطرح الحكم الذاتي بدلاً من حق تقرير المصير هي تسوية محكوم عليها بالفشل، وبخاصة بعد الانتفاضة، أما رئيس وزراء إسرائيل آنذاك، الذي لا يريد أي تسوية على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام، فقد أعلن أن الجزء الوحيد المقبول من المشروع هو «توقيع شولتز». ولم تكن تلك المبادرات آخر المشاريع الأميركية لإيجاد تسوية سلمية في الشرق الأوسط حيث تقدم بعد ذلك كل من بوش وبل كلينتون بمبادرات أخرى. ورعى بوش مفاوضات السلام في مدريد بين العرب وإسرائيل وجاء كلينتون ليدعم هذه العملية السلمية.

إن إدارة كلينتون تواجه جدول أعمال واسعاً وبعض التحديات المروعة، والرهان كبير على مستقبل المنطقة والمصالح الأميركية فيها. ويبقى كلينتون مصمماً على انتهاز الفرصة السانحة، على الرغم من أن قضايا أخرى عديدة تتطلب اهتمامه واهتمام معاونيه لشؤون الأمن القومي. وقد أوضح كلينتون أنه «لا نستطيع أن نفرض حلاً في الشرق الأوسط. إن زعماء المنطقة وحدهم يستطيعون صنع السلام، ومسؤوليتهم تبعث على الرهبة. والذين يعارضون العملية ويسعون إلى تخريبها عبر العنف والابتزاز، لن يجدوا منّا تسامحاً مع أساليبهم. لكن الذين ينوون صنع السلام سيجدون في شخصي وفي إدارتي شريكاً كاملاً. إنها لحظة تاريخية يمكن أن تفلت منا بسهولة. لكن إذا انتهزنا الفرصة يمكننا البدء الآن ببناء شرق أوسط مسالم للأجيال المقبلة» (انديك 1993، 152-163).

من هنا يمكن أن نستشف أن السياسة الأميركية في الشرق الأوسط تدور حول ضرورة تحقيق السلام في المنطقة. وقد ركز كلينتون في سياسته على ضرورة استمرار المفاوضات الثنائية بين إسرائيل والأطراف العربية دون التدخل المباشر من جانب الولايات المتحدة إلا عند الضرورة القصوى لإنقاذ المفاوضات من الانهيار. ويتضح من مراجعة سياسات الرؤساء الأميركيين إزاء عملية السلام في الشرق الأوسط أن تلك السياسات قامت على المحافظة على أمن إسرائيل، وإن اختلفت في طرحها باختلاف شخصياتها. وهي تعكس حقيقة التحالف الاستراتيجي بين الجانبين.

مفاوضات السلام:

شكلت التطورات على الساحتين الإقليمية والدولية التي شهدها العالم منذ أغسطس 1990 نقطة تحول في مسيرة الصراع العربي/ الإسرائيلي حيث تُعد اتفاقيات السلام والمفاوضات الجارية بين الأطراف العربية وإسرائيل، التي انطلقت منذ مؤتمر مدريد عام 1991، نتاجاً طبيعياً للهزة العاتية التي اجتاحت المنطقة خلال حرب الخليج الثانية. كما أنها تعكس بجلاء المتغيرات الهامة التي حدثت على مستوى العلاقات الدولية، التي كان أبرزها انهيار القطب الشرقي وتفكك الامبراطورية السوفيتية (ولد أباه 1995، 34). هذا مع وجود عوامل أخرى أدت بالعرب وإسرائيل للجوء إلى المفاوضات بدلاً من المواجهة العسكرية، ومنها تنامي الصحوّة الإسلامية، التي بدأت تشكل خطراً على الوجود الإسرائيلي في المنطقة،

يتمثل في مواقف حماس وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين من ناحية والمقاومة الإسلامية في جنوب لبنان من ناحية أخرى. وتضيف الأوضاع الأميركية الداخلية - حيث لم تعد الولايات المتحدة تستطيع الاستمرار في المحافظة على أمن إسرائيل لعقود أخرى طويلة - عاملاً آخر. لهذا رغبت الولايات المتحدة في إبعاد إسرائيل عن التهديدات العربية وتأمين استقرارها عن طريق تطبيع علاقات الأخيرة مع العرب ليتحقق الأمن الإسرائيلي من دون الحاجة إلى التدخل الأميركي المباشر بعد ذلك. وكان لانهايار العراق (إثر أزمة الخليج) أثر بالغ في إيجاد خلل في توازن القوى بين العرب وإسرائيل؛ فقد ضعفت قوة العرب العسكرية في الوقت الذي حافظت إسرائيل على قواتها. وأيضاً لإحساس منظمة التحرير الفلسطينية بعدم جدية العرب في المطالبة بالأراضي المحتلة، الأمر الذي أدى إلى زعزعة ثقة المنظمة بالانظم العربية، ودفع قيادتها إلى الدخول في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل أملين في الحصول على بعض المكاسب قبل فوات الأوان. وساعد على نجاح المفاوضات انقسام الدول العربية بين حلفاء للولايات المتحدة وأخرى غير قادرة على مواجهة الضغوط الأميركية. وعليه فإن التوصل إلى اتفاقيات سلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير والأردن ما كانت لتحدث لولا التحولات الدولية والتغيرات الإقليمية، التي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

أولاً: أصبح العرب أكثر الأطراف الخارجية تأثراً بالتحولات التي شهدتها الاتحاد السوفيتي منذ عام 1985 على إثر الإصلاحات التي تبناها غورباتشوف المتمثلة في البريسترويكا والglasnost والتفكير الجديد في العلاقات الخارجية. فقد أوضح غورباتشوف خلال لقائه مع جيمي كارتر في يوليو 1987⁽⁵⁾ أن الاتحاد السوفيتي عدل عن سياسته الخارجية تجاه الشرق الأوسط، وأصبح يقر بالمصالح الحيوية للولايات المتحدة في المنطقة وأن الاتحاد السوفيتي لن يعمل على زعزعة تلك المصالح وبدوره يتطلع إلى مواقف مماثلة للولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن هذه السياسة تعكس في ظاهرها حالة الانفراج في العلاقات بين القوتين العظميين فإنها تعكس في ثناياها تخلي الاتحاد السوفيتي عن سياساته الداعمة للعرب في صراعهم ضد إسرائيل من ناحية، واستعداداً لتغيير السياسة السوفيتية تجاه إسرائيل من ناحية أخرى. وقد انتهت السياسة السوفيتية الجديدة إلى إفساح المجال أمام اليهود السوفيت للهجرة إلى فلسطين المحتلة بحيث هاجر أكثر من 1.2

مليون نسمة مما كان له أبلغ الأثر على العامل الديمغرافي؛ خصوصاً وأنه من المتوقع أن يصبح العرب داخل فلسطين في عام 2025 حوالي ثلثي السكان. وأدت الهجرة السوفيتية اليهودية إلى تعطيل دور العامل الديمغرافي في الصراع لفترة أطول. فمن ناحية زادت من عدد اليهود في فلسطين وعملت على زيادة التنافس على سوق العمل في داخل فلسطين مما أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي للعرب وتشجيع هجرتهم إلى خارج الأراضي المحتلة من ناحية ثانية. كما ساعدت الهجرة السوفيتية على تعزيز العامل العسكري من حيث قدرة الحكومة الصهيونية على زيادة عدد المجندين والاحتياط في آن واحد. وقد وصف إسحاق شامير هذه الهجرة بأنها «معجزة جاءت لتنقذ إسرائيل».

وقد كان للولايات المتحدة دور بارز في الضغط على حكومة غورباتشوف لتغيير قوانين الهجرة في الاتحاد السوفيتي. وأعرب الرئيس بوش في خطاب له في جامعة A&M بولاية تكساس، في 12 مايو 1989، عن استعداد بلاده منح الاتحاد السوفيتي أفضلية الدولة الأولى بالرعاية تجارياً *The most favoured nation trade status* شريطة أن تغير موسكو من قوانين الهجرة لديها بما ينسجم مع الأعراف الدولية⁽⁶⁾. وعلى الرغم من عدم حصول الاتحاد السوفيتي على هذه الوضعية فإن الرئيس بوش في 2 يونيو 1991 جمّد القيود التجارية المفروضة على الاتحاد السوفيتي المعروفة بـ *Jackson-Vanik trade*⁽⁷⁾ لعام آخر نتيجة لتحرير الأخيرة لسياسات الهجرة لديها⁽⁸⁾.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن العلاقة بين العرب وإسرائيل هي علاقة صفرية *Zero Sum Game* وأن أية مكاسب إسرائيلية هي خسارة للعرب، فإن تنامي العلاقات بين إسرائيل والاتحاد السوفيتي وبلدان أوروبا الشرقية يمثل انحساراً في العلاقات بين العرب وهذه الأطراف. ونتيجة لتحسن العلاقات بين الاتحاد السوفيتي وإسرائيل فقد قام السوفيت بخفض حجم أسطولهم العسكري ونشاطاتهم العسكرية في البحر الأبيض المتوسط قبالة السواحل الفلسطينية⁽⁹⁾. كما نتج عن التحول في السياسة السوفيتية تجاه المنطقة تخلي السوفيت عن حلفائهم الذي تمثل أثناء أزمة الخليج، في عدم التزام السوفيت باتفاقية عام 1975 مع العراق والسماح للولايات المتحدة بتمرير العديد من القرارات في مجلس الأمن الدولي

ضد العراق بما فيها القرار 678 الذي أجاز استخدام «كافة الوسائل» لإرغام العراق على الانسحاب من الكويت. وأدى تخلي السوفييت عن اليمن الجنوبي إلى قبول الأخير مُكرهاً⁽¹⁰⁾ بالوحدة مع اليمن الشمالي.

وتحولت السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط، من الاستراتيجية العسكرية ومبدأ توازن القوة بين العرب وإسرائيل، والتزام السوفيت بتزويد حلفائهم العرب بالأسلحة والعتاد العسكري المطلوب، إلى سياسة التعايش السلمي ومبدأ توازن المصالح بين الجانبين. وبناء عليه فقد فرض الاتحاد السوفيتي قيوداً جديدة على صادرات الأسلحة إلى الدول العربية وعلى رأسها سوريا التي كان يشكل الاتحاد السوفيتي المصدر الرئيس ل وارداتها من السلاح. ففي عام 1987 خلال زيارة الرئيس الأسد إلى موسكو طالب السوفييت سوريا بدفع 50٪ من القيمة الإجمالية لقيمة الأسلحة المطلوبة، قبل شحنها، وتقسيط المبلغ المتبقي على عشر سنوات بفائدة 2٪ (نعمان 1987، 14). ودعا منظمة التحرير الفلسطينية إلى تغيير سياساتها ومواقفها تجاه إسرائيل ليتمكن قبولها كطرف في أية تسوية سلمية (Feldman 1990, 14). وكانت النتيجة الحتمية لهذه التحولات تزايد النفوذ الأميركي في المنطقة وانحسار الدور السوفيتي (AL-alkim 1993, 343). وجاء الانهيار الأخير للاتحاد السوفيتي ليلقي بظلاله على منطقة الشرق الأوسط وأدى إلى تغيرات بعيدة المدى بحيث أضحى العرب - كما يرى شمعون بيريز - دون مصدر للسلاح وانخفض مصدرهم في الدعم السياسي (بيريز 1995، 368-379). و«ولّى عهد الاتحاد السوفيتي العدائي الذي يدعم أعداء إسرائيل من العرب، وحلت مكانه روسيا الديمقراطية التي تدعم العملية السلمية» (نيكسون 1995، 158).

ثانياً: بروز نظام دولي جديد يتسم بأحادي القوة أفقد الدول العربية هامش المناورة polarization الذي ساد العالم خلال فترة الحرب الباردة. وأصبحت الولايات المتحدة، الحليف الرئيس لإسرائيل، الدولة المهيمنة على طبيعة التفاعلات في النظام الدولي. وبذلك أصبحت الخصم والحكم في آن واحد بالنسبة لمسيرة السلام في الشرق الأوسط.

وجاءت الأحداث الدولية والإقليمية لتعزز انفراد الولايات المتحدة بالنظام الدولي وأصبحت تهيمن بصورة مباشرة وغير مباشرة على مجريات الأحداث على الساحة الدولية. وسعت الأخيرة إلى تدعيم مصالحها في العالم وعلى رأسها منطقة

الشرق الأوسط. وتتلخص الأهداف الأميركية في المنطقة في ضمان أمن إسرائيل وضمان حرية وصول إمدادات النفط إلى الولايات المتحدة وحماية النظم العربية الحليفة.

ولتحقيق هذه الأهداف انتهجت الولايات المتحدة العديد من السياسات مثل استعراض القوة من خلال وجود أساطيلها العسكرية في المحيط الهندي، وإقامة العديد من القواعد العسكرية مثل قاعدة ديغوغارسيا في المحيط الهندي وفي عدد من الدول العربية والمجاورة للحليفة، والاستخدام الفعلي للقوة، كما حدث في أزمة الخليج الثانية، إضافة إلى المعونات المادية والعسكرية والاتفاقيات الأمنية ومبيعات الأسلحة إلى الدول الحليفة وإحكام تبعية هذه البلدان من خلال العلاقات الاقتصادية والتجارية. وعلى الرغم من تعدد السياسات فإن الحكومة الأميركية تدرك أن منطقة الشرق الأوسط هي أكثر مناطق العالم اضطراباً ما لم يتحقق السلام بين العرب وإسرائيل. وعليه فقد سعت إدارة الرئيس بوش إلى انتهاز فرصة ضعف العرب وانقسامهم نتيجة لأزمة الخليج الثانية من ناحية وإلى استثمار نفوذها الجديد، ليس في المنطقة فحسب ولكن أيضاً على الساحة الدولية من ناحية أخرى، لتدعيم مصالحها القومية دون الحاجة إلى الاستمرار في تحمل أعباء مالية وعسكرية نتيجة لالتزاماتها المستمرة تجاه أمن إسرائيل رغبة في معالجة أوضاعها الداخلية: الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، فضلاً عن رغبتها في تبرئة نفسها من المقولة السائدة بازدواجية المواقف Dual Policy، وقبلت بمبدأ الأرض مقابل السلام. وتوجت مبادرة بوش للسلام في الشرق الأوسط بعقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في نهاية أكتوبر 1991.

ثالثاً: كان لأزمة الخليج إفرازات عديدة ساعدت على نجاح مبادرة الرئيس بوش لعل أهمها تحالف العديد من الدول العربية مع الولايات المتحدة والتحول في مواقف هذه الدول من إسرائيل. وقد ساعد على ذلك موقف منظمة التحرير المؤيد للعراق والإخلال بتوازن القوى في المنطقة، نتيجة لانحسار النفوذ السوفيتي وتعاطف النفوذ الأمريكي وفقدان العرب لهامش المناورة ورجاحة كفة ميزان القوة لصالح إسرائيل بعد تدمير القوة العراقية وتحجيد الدول العربية المحتمل معارضتها للسلام، بعد أن أصبح العراق يعاني من حصار دولي، وافتعلت الولايات

المتحدة أزمات دولية لكل من ليبيا والسودان. كما قضت أزمة الخليج الثانية على الرمق الأخير للقومية العربية، وعززت النزعة القطرية والإقليمية على مستوى العالم العربي، وأصبح العرب أكثر استعداداً لقبول أية مبادرة سلمية من أي وقت مضى. كما أن عدداً من الحكومات العربية أصبحت لا تتحرج في تجاوز الخطوط الحمراء التي كانت سائدة. فقد جرفت حرب الخليج تقسيماً عالمياً آخر أدى إلى «توقف الصراع العربي / الإسرائيلي، الذي كان المصدر الأقوى لوحدة العرب، عن ممارسة هذا الدور طالما أن الوحدة العربية مهدت السبيل لانقسامات خطيرة» (بيريز 1995، 370).

وبهذا دخلت الأطراف العربية قاعة المفاوضات وهي في حالة عجز كامل عن تجاوز صدمتين تاريخيتين كبيرتين هما: انهيار الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية. وقد أرجع غسان سلامة اللجوء إلى المفاوضات السلمية إلى التالي (سلامة 1993، 6-8):

- 1 - نجاح أميركي لعقدين من الزمن في تثبيت معادلة انعدام القدرة لدى العرب وانعدام الرغبة لدى إسرائيل.
- 2 - انتصار مذهل لأميركا في حرب باردة، ساهمت الساحة الشرق أوسطية في إسراع حسمها لصالح الغرب.
- 3 - استعداد واضح للتدخل الأميركي المباشر في المنطقة.

اتفاقيات السلام:

تمخضت مفاوضات السلام التي انطلقت منذ مؤتمر مدريد عام 1991 عن التوصل إلى اتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل وآخر بين الأردن وإسرائيل في حين لا تزال المفاوضات السورية / الإسرائيلية تعثرها بعض الصعوبات.

الاتفاق الفلسطيني / الإسرائيلي:

يعتبر الاتفاق الفلسطيني / الإسرائيلي الذي جرى توقيعه وتوقيع ملاحقه في واشنطن في 13 سبتمبر 1993، في ما يعرف بوثيقة «إعلان المبادئ»، الذي حدد الأطر العامة للاتفاقيات المقبلة بين الطرفين والجدولة الزمنية لهذه الاتفاقيات

والمفاوضات المتعلقة بها، بداية لنجاح المساعي الأميركية لتحقيق السلام في الشرق الأوسط. وقد بدأ مسار الاتفاق برسالتي اعتراف متبادل بين الطرفين. ويقسم الاتفاق فلسطين إلى أربعة مناطق (نافع 1993، 20-19):

- 1 - المنطقة المحتلة منذ 1948 (دولة إسرائيل الحالية في العرف الدولي)، وقد تجاهلها الاتفاق تماماً ولم يشر إلى وضع الفلسطينيين فيها أو إلى حقوق اللاجئين الذين تعود أصولهم إليها.
 - 2 - منطقة القدس الكبرى، التي ضمتها إسرائيل في حرب يونيو 1967 ووسعت نطاق بلديتها باستمرار منذ ذلك الحين، فقد تركها الاتفاق لمرحلة التفاوض حول الوضع النهائي. ويؤكد مسؤولو الكيان الصهيوني أن توحيد المدينة الذي حدث منذ عام 1967 غير قابل للتفاوض مهما كانت أطروحات قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الحالية. (كان آخر التصريحات في هذا الصدد تصريح شمعون بيريز بعد اغتيال إسحاق رابين).
 - 3 - قطاع غزة ومدينة أريحا، وهي المنطقة التي شهدت انسحاباً إسرائيلياً، وأصبحت منطقة حكم ذاتي يستمر لمدة خمس سنوات، عندما تحين مرحلة الحل النهائي الذي سيبحث في مستقبل الفلسطينيين بشكل دائم.
 - 4 - المنطقة المتبقية من الضفة الغربية، التي أمكن بشأنها التوصل إلى اتفاق في 24 سبتمبر 1995 وشهدت بعض المناطق إعادة انتشار قوات الاحتلال الإسرائيلي، وتسليم السلطات المدنية (تعليم، صحة، سياحة، ضرائب، شؤون اجتماعية) فيها إلى الفلسطينيين، أي ما يمكن تسميته بنظام حكم ذاتي جزئي. ويفهم من الاتفاق ضمناً أن المستوطنات القائمة في هذه المنطقة ستبقى كما هي، كما أن قيوداً لن توضع على استمرار حركة توسعها.
- على الرغم من أن الاتفاق أعطى منظمة التحرير الفلسطينية اعترافاً إسرائيلياً بها كممثل للشعب الفلسطيني، فإن إعلان اتفاق المبادئ واتفاق توسيع نطاق الحكم الذاتي لا يوحيان في بنودهما أو ملاحقهما بقبول إسرائيل بقيام دولة فلسطينية مستقلة في المستقبل المنظور. وإن الاتفاق لم يعط الفلسطينيين حق تقرير المصير، ووضع أمن الحدود الخارجية لمنطقة الحكم الذاتي في يد إسرائيل، وكذلك أمن الطرقات الرئيسة بالإضافة إلى إمكانية تدخل القوات الإسرائيلية عند الحاجة في هذه المنطقة (نافع 1993، 20). إن قراءة متأنية لمواد الاتفاق وبنود

ملاحظة تعكس هُزاله وهزليته، والمكاسب الحقيقية التي حصلت عليها إسرائيل، نتيجة لعدم التكافؤ بين طرفي الصراع. وإن السلطات الخمس التي نُقِلَتْ إلى الفلسطينيين هي التربية والتعليم والصحة والشؤون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة. وفيما عدا ذلك فإن البند السابع من الملحق الخامس لإعلان المبادئ ينص على أن الانسحاب العسكري لن يمنع إسرائيل من ممارسة السلطات والمسؤوليات التي لم تنقل إلى الفلسطينيين. كما أن هناك قضايا هامة وحساسة ذات أهمية مشتركة للجانبين قد أُرْجِئت إلى مفاوضات لاحقة هي: وضع القدس واللاجئين والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين. ويشير الملحق الخامس من إعلان المبادئ إلى مواصلة تأكيد إسرائيل على أن تكون هي المسؤولة عن الأمن الخارجي والأمن الداخلي والنظام العام والمستوطنات والإسرائيليين، ومن حق القوات العسكرية الإسرائيلية والمدنيين الإسرائيليين مواصلة الاستخدام الحُر للطرق في قطاع غزة ومنطقة أريحا.

إن التنازل عن قطاع غزة وأريحا لا يمثل خسارة لإسرائيل بل على العكس تماماً. وتتمثل دوافع الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومدينة أريحا في كونهما لا تمثلان أية مشكلات مخيفة بالنسبة لإسرائيل كتلك التي تواجههم في الضفة الغربية. ووفق شمعون بيريز (1995، 372)

«لا نمتلك الوسائل لإنقاذ غزة من معضلاتها القاسية: الازدحام والفقر واللاجئين. وليس لنا مصلحة أو عمل بإدارة حياة قطاع غزة أو تولي حفظ النظام في شوارعها القذرة المكتظة. كان حكمنا لغزة خطأ متواصلاً على نحو عظيم، وكنت متأسفاً لأننا أقمنا مستوطنات يهودية هناك».

وأضاف شمعون بيريز أنه أكد لرابين «أن مفهوم غزة أولاً يصب في مصلحة إسرائيل تماماً فالأغلبية الساحقة من الإسرائيليين قد شاءت التخلص من قطاع غزة المزدهم سكاناً والحافل بالرعب» (بيريز 1995، 381).

وعلى الرغم من الإشادة المحلية والإقليمية والدولية باتفاق توسيع الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية في 24 سبتمبر 1995 ليشمل 31% من مساحة الضفة الغربية المحتلة، مع حل وسط بالنسبة لمدينة الخليل وتأجيل موضوع

الحرم الإبراهيمي الشريف وحسم وضع المدينة القديمة، فإن الأمر لا يعدو كونه إعادة ترتيب لأوراق البيت الإسرائيلي بدلاً من كونه خطوة حقيقية في مسار الدولة الفلسطينية المنتظرة.

ومن ناحية أخرى، حققت إسرائيل من خلاله مكاسب فعلية ولا سيما رسالة الاعتراف المحررة في 9 سبتمبر 1993 التي بعثها ياسر عرفات إلى إسحاق رابين قبل الاتفاق. فقد نصت الرسالة على اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بحق دولة إسرائيل في الوجود في سلام وأمن وقبول منظمة التحرير بقراري مجلس الأمن 242 و338 والتزام المنظمة بعملية السلام ونبذ الإرهاب، وتعهدت بمنع العنف وتأديب المخالفين. ونصت الرسالة كذلك على التعهد بإلغاء بنود أساسية كثيرة من الميثاق الوطني الفلسطيني التي تنكر حق إسرائيل في الوجود وبنود الميثاق التي لا تنسجم والالتزامات الواردة تعد «غير سارية وباطلة» (بيريز 1995، 428-429). وتجدر الإشارة هنا إلى أن المجلس الوطني الفلسطيني لم يجتمع حتى الآن للمصادقة على ذلك.

وبقراءة متأنية لوثائق الاتفاق يتضح ما يلي:

- 1 - أن هذا الاتفاق حدث خارج إطار الشرعية الدستورية الفلسطينية، فلم يعرض على الهيئات التشريعية المتمثلة في المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس المركزي، ولم يحظ بالإجماع داخل اللجنة التنفيذية، التي لا تملك صلاحية التقرير، بل هو اتفاق سري تبلور خارج سياق مفاوضات التسوية.
- 2 - أن الاتفاق «يعيد تعريف القضية الفلسطينية» بتحويلها من قضية وطنية وقومية إلى مجرد قضية سياسية لأقلية لها حقوق ومطالب.
- 3 - أن المادتين 4 و5 من الاتفاق تشيران إلى أن سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني ستشمل أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء القضايا التي سيجري الاتفاق حولها وهي: القدس، واللاجئون، والمستوطنات، والترتيبات الأمنية والحدودية، والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين ومسائل أخرى ذات اهتمام مشترك. وهذا يضع هذه القضايا في حيز التساؤلات عن مصيرها في المستقبل.
- 4 - أن سلسلة الاتفاقيات الفلسطينية/ الإسرائيلية التي انطلقت بإعلان «غزة - أريحا» لم تتقيد بالمرجعية القومية لنضال أجيال كاملة جعلت على رأس

مقتضيات العمل القومي تصفية المشروع الاستيطاني، الذي يشكل النقيض المباشر لمشروع النهضة العربية. والواقع أن منظمة التحرير الفلسطينية قد اختصت لنفسها بفائض حق في القضية، التي وإن كانت ذات بعد وطني جلي، فإنها من حقوق الأمة العربية وذات عمق ديني وحضاري واسع يتجاوز الإطار الوطني الضيق.

5 - من الواضح أن إسرائيل تهدف - من خلال المفاوضات السرية والاتفاقيات المنفردة - إلى عزل بعض الأطراف العربية عن بعضها وتفكيك القضية العربية بتحويلها إلى نزاعات ثنائية، وهو ما حدث بالفعل على مختلف المسارات العربية/ الإسرائيلية. والمؤشرات في هذا الصدد واضحة في انعدام التنسيق بين المفاوضين العرب، وإضعاف موقفهم التفاوضي، وزرع الشقاق بين الأطراف ذاتها التي قد تتضارب مصالحها أحياناً كثيرة، كما يتضح من ردود الأفعال الفلسطينية تجاه الاتفاق الأردني/ الإسرائيلي الذي أعطى للأردن حقوقاً دينية في القدس.

ومما سبق نلاحظ أن ما جرى في الواقع ليس مجرد تسوية ثنائية بين دولة محتلة وشعب يسعى إلى تقرير مصيره وممارسة حقوقه الشرعية وبسط سيادته على ترابه الوطني، بل إن هذا الاتفاق يحمل في طياته بنوداً هزيلة تتلخص في إعادة ترتيب أوضاع المنطقة العربية، مما يقتضي تصفية الصراع في الشرق الأوسط بما يصون المصالح الإسرائيلية والغربية من خلال تقويض النظام الإقليمي العربي ودعم «المشروع الشرق أوسطي»⁽¹¹⁾ الذي دخل مرحلة التنفيذ العملي (ولد أباه 1995، 37-41). وقد مهدت هذه الاتفاقية الهشة إلى التعجيل في التوصل إلى اتفاق أردني/ إسرائيلي مبتور.

الاتفاق الأردني/ الإسرائيلي

بعد أن وقعت منظمة التحرير الفلسطينية اتفاق السلام مع إسرائيل لم يعد للأردن خيار آخر. فقد أراد، من ناحية، الحصول على رضا الإدارة الأميركية عنه بعد الموقف المؤيد لصدام حسين في غزوه للكويت⁽¹²⁾ والحصول على معونات مالية لتخفيف حدة مديونيته وإنعاش وضعه الاقتصادي المتدهور منذ أزمة الخليج الثانية، من ناحية أخرى. إضافة إلى رغبته في تأمين حدوده الغربية مع إسرائيل، وتهدة مخاوفه من أن يصبح الأردن الوطن البديل للاجئين الفلسطينيين الذين لم

يتحدث الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي عن مصيرهم، الأمر الذي سيزيد الخلل السكاني في الأردن. لهذا كله سعى الأردن للدخول في مفاوضات ثنائية مع إسرائيل بعد أن كان رافضاً لتوقيع أي اتفاق مع إسرائيل من دون التنسيق المسبق مع سوريا ولبنان. وعليه ففي 26 أكتوبر 1994، جرى توقيع معاهدة السلام الأردنية/ الإسرائيلية، وهي ثاني معاهدة سلام تبرمها إسرائيل مع دولة عربية، منذ معاهدة كامب ديفيد لعام 1979. وجاء توقيع المعاهدة الجديدة بعد نحو ثلاثة أعوام من بدء مفاوضات السلام في الشرق الأوسط في مؤتمر مدريد، لكنه جاء أيضاً بعد أعوام طويلة من الاتصالات والمحادثات السرية استمرت نحو واحد وعشرين عاماً، شاركت فيها مجموعة من المسؤولين الإسرائيليين والأردنيين. إن هذا التوقيع قد حدث قبل التوصل إلى نتائج ملموسة على المسارين السوري/ الإسرائيلي واللبناني/ الإسرائيلي، وقبل دخول مفاوضات الوضع النهائي فيما يخص فلسطين. وحددت المعاهدة بعض المطالب الأردنية والإسرائيلية إذ نصت على استرداد أراضٍ تبلغ مساحتها الإجمالية 380 كم² احتلتها إسرائيل في عام 1968 في وادي عربة، ومرتفعات، على الجانب الأردني من وادي عربة، يضاف إليها بقعة صغيرة بمساحة 5 كم² احتلتها إسرائيل عام 1948 في شمال الأردن. في حين بدأت إسرائيل في المناورة بشأن الانسحاب من مساحة 117 كم² في منطقتين: الأولى تقع في مثلث العقبة/ إيلات المطل على البحر الأحمر، والثانية جنوب البحر الميت حيث اقترحت إسرائيل مبادلة هاتين المنطقتين بمساحة مماثلة من الأراضي الإسرائيلية⁽¹³⁾. واشتملت بنود المعاهدة على مسائل تتعلق بالحدود والأمن والعلاقات الدبلوماسية والعلاقات الثنائية والمياه والعلاقات الاقتصادية واللاجئين والنازحين والأمور التي تخص الأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية والأمور الأخرى من الطيران المدني والبريد والاتصالات والسياحة والصحة والزراعة.. الخ. وخصصت الوثيقة لكل مجال من هذه المجالات مادة بذاتها تبين النهج الذي ستسير عليه التفاعلات بين الأردن وإسرائيل.

ويمكن القول إن الأردن نجح في تخفيف ضغوط جارته ذات القوة والخطر. واستطاع تأمين عدم تهجير إسرائيل لمزيد من الفلسطينيين إليه من جديد. أما بالنسبة لإسرائيل فقد نجحت في تقليص التهديدات من الشرق إلى حد كبير، تلك التهديدات التي طالما اعتُبرت خطرة جداً. وقد قطعت إسرائيل بمعاهدة السلام هذه

الصلة بين الطوق القريب لدول المواجهة والطوق الخارجي - العراق وإيران - الأخطر بفعل قدراتهما. فإذا تعززت العلاقات بينها وبين الأردن، فإنها قد تثمر تعاوناً استراتيجياً (شيف 1994، 113). وكانت ردود الأفعال سواء أكانت في الداخل أم الخارج متباينة تجاه هذه المعاهدة فهناك من أيدىها وهناك من عارضها وهناك من امتنع عن إبداء رأيه.

المفاوضات الإسرائيلية / السورية:

التطورات التي حدثت على هذا المسار تدفع إلى الاعتقاد بأن التوصل إلى ترتيبات أمنية متساوية سوف يسير بالطرفين السوري والإسرائيلي إلى نقطة توازن جديدة. فلا توجد مشكلة حقيقية لعقد صفقة متكاملة بين الانسحاب الإسرائيلي الكامل - كما تطلب سوريا - وتوفير الأمن والتطبيع كهدفين لإسرائيل، وإن كانت مشكلة هذه الصفقة تبدو في غياب أولويات إسرائيل في التحرك على هذا المسار، من ناحية، وعدم حسمها لقيمة الثمن الواجب دفعه لتحقيق التسوية من ناحية أخرى. ومن ثم يمثل القرار الإسرائيلي بالانسحاب الكامل من الجولان نقطة البداية الضرورية لفك عملية الارتباك التي جمعت عناصر معادلة السلام بين المطلب السوري والأهداف الإسرائيلية.

ومنذ بدء المفاوضات - منذ ثلاث سنوات - لا يوجد أي تقدم حقيقي في المفاوضات لأن لكلا الطرفين مطالب لم تحسم بينهما بعد. فنقاط الخلاف تكمن في تحديد الهدف من السلام وآلياته. فالسلام في نظر السوريين يتمثل في المعادلة القائمة على الأرض ثم السلام ثم الأمن في حين تقوم الرؤية الإسرائيلية على أساس السلام ثم الأمن ثم الأرض. وتتنظر إسرائيل للسلام من خلال رؤية أوسع تتجاوز تطبيع العلاقات مع سوريا أو حتى توفير ترتيبات أمنية ملائمة في الجولان، فالصفقة الكاملة في الرؤية الإسرائيلية تشتمل على المسارات كلها وشكل المنطقة في المستقبل.

ونتيجة لهذا الرأي أخذت المفاوضات السورية / الإسرائيلية في الدوران في حلقة مفرغة vicious circle، نتيجة الحلول الجزئية التي تطرحها إسرائيل كثمن للسلام مع سوريا، التي تركز على محتوى الانسحاب من الجولان ككل. وظلت

المقترحات الإسرائيلية المرفوضة من جانب السوريين للاستهلاك المحلي، ومحاولة لكسب الرأي العام الداخلي والدولي لتحسين صورتها والظهور كطرف مرن. وتكمن الصعوبات التي تواجه هذه المفاوضات في:

1 - غياب الثقة بين الجانبين، فبينما تشكك إسرائيل في جدية سوريا في التطبيق مع إسرائيل تطرح سوريا عدم جدية إسرائيل في الانسحاب الكامل من الجولان.

2 - اعتقاد إسرائيل أن سوريا هي أصعب الأطراف المفاوضة بحكم الاستراتيجية السورية القائمة على استبعاد أي حلول لا توفر الانسحاب الكامل. وبالتالي فالثمن المطلوب أو الواجب دفعه لتحقيق السلام يظل أعلى من المقدم حالياً على المسارين الفلسطيني والأردني، وهو ما يزيد من الرفض الإسرائيلي لإعطاء المسار السوري ميزة نسبية.

والواضح أن سوريا تسعى إلى التفاوض بلعبة المعادلة الصفرية. فقد حرصت على تغليب عامل الوقت كعامل ضاغط، والسعي لتسويات أمنية مشتركة، والتأكيد على الدور السوري الإقليمي باعتبارها ثوابت لا يمكن التنازل عنها. وبالتالي يصبح التركيز على التسوية الأمنية في إطار السلام القائم على مبادلة الأرض بالسلام (عبدالوهاب 1995، 221). وعليه فإن المفاوضات مستمرة لوقت غير معلوم لأن كلا الطرفين يرغب في تحقيق أهداف معينة. فالاستمرار في المفاوضات بالنسبة للسوريين يُعد إنجازاً بحد ذاته؛ فقد حازت سوريا على احترام الآخرين من دون تقديم أية تنازلات لإسرائيل. وإن استمرار المفاوضات لا بد أن يؤدي إلى المزيد من الاحتكاكات والخلافات في وجهات النظر بين الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل.. وبالنسبة لإسرائيل فإن استمرارها في المفاوضات يعد تعبيراً عن حسن النوايا الذي يعكس رغبتها بهدف حشد التأييد لها في الداخل والخارج. ذلك أن الصدام المسلح بين الجانبين يعد أمراً غير وارد على المدى القريب. وما دامت المفاوضات لا تؤثر سلباً على استمرار إسرائيل فإن هناك من يرى أن المماطلة من جانب إسرائيل سيفقد الجانب السوري الدعم الدولي وبالتالي سيفرض عليه تقديم تنازلات أكبر لصالح إسرائيل.

الآثار المترتبة على اتفاقيات السلام

إذا كان بروز النظام الشرق أوسطي أحد النتائج المترتبة على نجاح مفاوضات السلام فإن هناك آثاراً أخرى عديدة يمكن الإشارة إليها على النحو التالي:

- 1 - الآثار الاقتصادية التي تتمثل في ارتفاع البطالة بين الفلسطينيين في الداخل، ومن ثم تزايد هجرتهم إلى خارج فلسطين نتيجة لوضع سقف لليد العاملة الفلسطينية داخل إسرائيل، وفرض ضريبة على دخولهم لضمان عدم انتقال المزيد من العمالة الفلسطينية إلى داخل إسرائيل، لإفساح المجال أمام أكبر عدد من المهاجرين اليهود إلى فلسطين. كما يترتب على الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي فتح الأسواق الفلسطينية أمام المنتجات الإسرائيلية، وضمان حرية انتقال السلع والتبادل التجاري الحر بين إسرائيل والأردن ومناطق الحكم الذاتي، مما يُخضع المنتجات العربية الأولية للمنافسة مع المنتجات الإسرائيلية المتطورة تقنياً - وهي مصرّة على زيادة وإدماج السوق الأردنية به لاحقاً - وتجدر الإشارة هنا إلى أن إسرائيل تجني ما يقارب من مليار دولار سنوياً من أسواق الضفة والقطاع (سلامة 1994، 68). إضافة إلى ذلك فإن أهمية اقتصاديات السوق بالنسبة للكيانات الثلاثة المتجاورة والمتداخلة في ما يعرف بالمجتمع الاقتصادي الثلاثي على غرار دول البينلوكس⁽¹⁴⁾ سيكرس تبعية الأسواق الأردنية والفلسطينية لإسرائيل نتيجة لضعف المنتجات العربية وضعف رأس المال العربي وصغر حجم السوق الإسرائيلية. ومن ناحية أخرى، فإن الصناعات الإسرائيلية سوف تتوجه نحو السوق العربية على أنها صناعات فلسطينية إذ إن الصناعات الإسرائيلية تدخل إلى الأسواق الفلسطينية والأردنية بحرية. وتجدر الإشارة هنا إلى التفاوت في مساهمة الصناعة في كل من إسرائيل والأردن والضفة والقطاع بنسبة 22٪ و 13٪ و 7٪ على التوالي. كما يعزز الاتفاق الاختراق الإسرائيلي للدول العربية من خلال شبكة الطرق والكهرباء والتعاون الاقتصادي.. الخ.
- 2 - فرض سعر موحد للمياه في البلدان الثلاثة من دون أن تتقدم الأمور خطوة واحدة في مجال الإقرار بوجود خلل خطير في عملية توزيع المياه كما هو حادث الآن.

- 3 - تنفيذ استراتيجية بن غوريون القائمة على تطويق العرب بسور من الدول غير العربية والصديقة لإسرائيل (سلامة 1994، 75) وهو ما يهدف إليه النظام الشرق أوسطي (Lewis 1992, 10) الذي يكرس قيادة أطراف غير عربية لهذا النظام (تركيا وإيران وإسرائيل). وتأتي هيمنة إسرائيل على هذا النظام في الفجوة التقنية والتقدم التكنولوجي العسكري لإسرائيل.
- 4 - إنهاء النظام الإقليمي العربي والاستعاضة عنه بنظم إقليمية كالنظام الشرق أوسطي وحوض البحر الأبيض المتوسط والقرن الإفريقي تعطي الهيمنة لدول غير عربية. وتُعد الخلافات العربية/ العربية المستديمة السبب الرئيس وراء أزمة النظام الإقليمي العربي، ويُعزى ذلك إلى التخلف والميراث القبلي. ويُرجع البعض الآخر تلك الأزمة إلى عجز الدول العربية عن تنفيذ ما تم الاتفاق عليه. ويشير آخرون إلى أن ما سبقت الإشارة إليه أعلاه ما هو إلا أعراض وأن المشكلة الأساسية تكمن في انخفاض مستوى الالتزام الحقيقي بالعمل العربي المشترك (سعيد 1992، 40-41). ويرى مارتن اندك أنه يجب على الولايات المتحدة تشجيع إعادة تشكيل هيكل النظام القائم في الشرق الأوسط بتحويله من نظام لتوازن القوة إلى نظام يستند بدرجة أكبر إلى مفاهيم الأمن الجماعي (انديك 1992، 19).
- 5 - تكريس القطرية والإقليمية الفرعية على حساب الانتماء القومي ومفهوم الأمن القومي العربي. ويعرّف النظام الإقليمي العربي بأنه إطار تفاعلي مميز بين مجموعة الدول العربية يتسم «بنمطية وكثافة التفاعلات مما يجعل التغيير في جزء منه يؤثر على بقية الأجزاء، مما يؤدي أو يحمل ضمناً اعترافاً داخلياً وخارجياً بهذا النظام كنمط مميز» (سعيد 1992، 16).
- 6 - سترتب على الدول العربية الغنية التزام مالي كدعم للفلسطينيين وتعويض لإسرائيل (Al-alkim 1994, 121) حيث يحتاج اتفاق غزة/ أريحا إلى دعم مالي غير محدود. ويتطلع الغرب إلى السعودية ودول الخليج للحصول على المال اللازم في الوقت الذي لا تستطيع موازنتاتها وروافدها المالية - على الأقل حالياً - القيام بذلك. لكن في النهاية ستضطر السعودية ودول الخليج إلى دفع ثمن السلام الفلسطيني/ الإسرائيلي لمعرفةتها بأهمية تحقيق السلام لمشاريعها التنموية والسياسية في المنطقة (الرئيس 1994، 190-191) من ناحية،

وإدراكها لمدى الارتباط العضوي بين السلام في الشرق الأوسط وأمن الخليج من ناحية أخرى.

7 - تعزيز الارتباط بين إسرائيل والدول العربية في مجالات الأمن وتبادل معلومات استخبارية.

8 - ستصبح السفارات الإسرائيلية أوكاراً لمخابرات الموساد. وإذا كان قد ثبت تجسس إسرائيل على الولايات المتحدة الأمريكية، حليفها الاستراتيجي، فكيف ستكون عليه الحال بالنسبة للدول العربية التي يدرك الصهاينة أن السلام الدائم معهم يعد أمراً مستحيلاً؟

9 - سيزداد اعتماد الدول العربية على الولايات المتحدة وبخاصة في مجالات الأمن والدفاع والاقتصاد. ويتمثل ذلك في توقيع العديد من اتفاقيات التعاون في مجالات الدفاع والأمن والتعاون الاقتصادي والتجاري.

ومن ناحية أخرى، فإن التوصل إلى اتفاقات سلام بين إسرائيل والدول العربية لا يعني الانتقال من الثقافة الصراعية إلى الثقافة السلمية. وعليه فإن التطبيع في العلاقات بين الجانبين يُعد أمراً في غاية الصعوبة إن لم يكن تحقيقه مستحيلاً. وتعكس تجربة السلام بين مصر وإسرائيل حقيقة ذلك؛ إذ على الرغم من مرور أكثر من ستة عشر عاماً على توقيع اتفاقية كامب ديفيد لم يتمكن الطرفان من تحقيق ذلك الهدف. وتشير التقارير الواردة من الأردن وفلسطين إلى أن التيارات المعارضة للسلام وخصوصاً الإسلاميين يعملون على إفشال السلام بين بلدانهم وإسرائيل، ويرفضون فكرة التطبيع. وتجدر الإشارة هنا إلى أن «حماس» قد شنت 76 هجوماً على أهداف إسرائيلية منذ توقيع اتفاق إعلان المبادئ في محاولة منها لإفشال اتفاقيات السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل⁽¹⁵⁾. كما أفتى عدد من رجال الدين والعلماء والفقهاء وأساتذة الشريعة الإسلامية في الأردن في 19 أغسطس 1995 بتحريم بيع أي أرض أو عقار يملكه المسلمون والعرب في بلاد الشام لليهود شرعاً وأصولاً⁽¹⁶⁾. وعليه فإنه يتوقع أن يشهد عود التيارات المعارضة للصالح مع إسرائيل، الأمر الذي ينبئ بتعزيز دور التيار الأصولي وقيام ائتلاف بين الإسلاميين وبقايا القوميين العرب (Residual Pan Arab Nationalists) مما سيفرض واقعاً جديداً على الدول العربية يمكن أن يؤدي إلى تقديم هذه الدول لمعونات مالية سرية إلى جبهات الرفض. ويعزز كذلك من

احتمال حدوث تباعد بين الولايات المتحدة وحلفائها العرب على المدى المتوسط من ناحية، وإلى تغيرات سياسية على صعيد بعض أقطار المنطقة بما فيها إسرائيل وبعض الأطراف العربية من ناحية ثانية. ويرى بعض المصادر احتمال حدوث سيناريو آخر يُعقّد الأمور إلى حد بعيد من خلال بروز ممارسات معينة تؤدي إلى «تبلور قوى سياسية فلسطينية قوية معارضة للاتفاق أو للطريقة التي سيحدث بها تنفيذ الاتفاق. وقد تتسبب هذه القوى في عدم استقرار فلسطيني داخلي، أو نشوب حرب أهلية. وقد يحدث الشيء نفسه من قبل الأصولية الإسرائيلية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحركات الأرثوذكسية الإسرائيلية التحمت بما فيها أغادوت إسرائيل ضد اتفاقية السلام. ويتضح ذلك في تصويتها الحاسم ضد الاتفاقية الإسرائيلية/ الفلسطينية وامتناع أعضاء حركة شاس عن التصويت في الكنيست في سبتمبر 1993 (بيريز 1995، 332-333). وجاءت موافقة الكنيست في 6 أكتوبر 1995 على توسيع نطاق الحكم الذاتي في الضفة الغربية بأغلبية بسيطة بواقع 61 صوتاً مقابل 59 بعد مناقشة عاصفة استمرت 15 ساعة عارض خلالها بعض أعضاء حزب العمل الاتفاق⁽¹⁷⁾. كما يُشكّل مقتل إسحاق رابين، رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، في 4 نوفمبر 1995 على يد أحد المتطرفين اليهود مثلاً واضحاً على الانقسام الداخلي من عملية السلام في الشرق الأوسط.

استشراف مستقبل السلام:

إن ما سستمخض عنه اتفاقيات التسوية بين إسرائيل والأطراف العربية هو سلام هش قابل للانحيار (fragile peace) في أي وقت. وإن الهدنة والاتفاقيات المحدودة ما هي إلا جزء من صدام الحضارات، وفي حين يمكن تطويق الصراع بين العرب وإسرائيل، «فإنه سيظل مستمراً» (عمر 1995) إذ لا يزال هناك العديد من القضايا التي لم تحسم بعد، يمكن أن تعرقل مسيرة السلام؛ كالحد من التسليح، والمياه، وقضية اللاجئين، والمستوطنات.

الحد من التسليح:

إن الصراع العربي الإسرائيلي عُرِف منذ بدايته العديد من التجارب والترتيبات للحد من التسليح، كما في اتفاقيات وقف إطلاق النار، في عامي 1948 و1949 بين إسرائيل وكل من مصر وسوريا والأردن ولبنان. وفي عام 1950 أعلنت

كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا عن عزمها على وقف صفقات السلاح لمنطقة الشرق الأوسط. كل هذه الإجراءات كانت لتهدئة صراعات نشب فيها القتال. ومنذ حرب أكتوبر 1973 دخلت مسألة الحد من التسلح مرحلة جديدة لتحتل مكانة رئيسية في مفاوضات السلام التي بدأت بعد الحرب. وجاءت أكثر ترتيبات الحد من التسلح طموحاً في اتفاقية السلام المصرية/ الإسرائيلية عام 1979 وقد حققت عدداً من الأهداف الهامة؛ منها:

- 1 - خفضت إمكانية الهجوم المفاجيء لكل من مصر وإسرائيل إلى الحد الأدنى.
 - 2 - أوجدت عدم توازن في القوات المسلحة لكلا الجانبين كوسيلة لإعطاء إسرائيل الأمن مقابل تنازلها عن الأراضي.
 - 3 - أوجدت آلية للتعاون العسكري للإشراف على تطبيق الاتفاقية بحسن نية.
- ومن ناحية أخرى فإن قضية التسلح النووي الإسرائيلي لا تزال تمثل عقبة أساسية أمام التوصل إلى مرحلة الثقافة السلمية في المنطقة. فامتلاك إسرائيل لهذا النوع من السلاح في الوقت الذي تُنزع فيه الأسلحة العربية ذات الطبيعة التدميرية لا يعطي تفوقاً لإسرائيل فحسب، بل يثير حالة من الرعب عند العرب ويضعف ثقتهم بمصادقية اتفاقيات السلام. وإذا كان هناك سلام حقيقي فما هو المبرر إذاً لاستمرارية امتلاك إسرائيل لهذا النوع من الأسلحة ذات الطبيعة التدميرية؟ ويعكس هذا حالة انعدام التكافؤ في مفاوضات السلام التي لن يتمخض عنها سوى تسوية مؤقتة ترجح كفة إسرائيل في المنطقة.

المياه:

أصبحت المياه تشكل عقبة كأداء يمكن أن تنهار بسببها مفاوضات السلام في المستقبل. ويعود الاهتمام الصهيوني بهذه المسألة إلى الظروف المناخية والطبوغرافية لفلسطين التي يمكنها استيعاب 15 مليون مهاجر شريطة توفر المياه اللازمة (العلكيم 1995، 12). وتتعاظم أهمية المياه في مفاوضات السلام لكون كلا الطرفين يتوقع أن يعاني من عجز مائي بحلول عام 2000 ويقدر العجز المائي في إسرائيل بـ 800 مليون م³ ولدى العرب بـ 30 مليار م³. ويعود تمسك إسرائيل بالضفة الغربية إلى احتوائها على مخزون مائي يغطي 40٪ من مجموع الاستهلاك الإسرائيلي في الوقت الحاضر. وعليه فقد اشترطت الحكومة الإسرائيلية في يوليو 1995 مبدأ الفصل بين الأراضي التي ستسحب منها في الضفة الغربية، والمياه

الجوفية، مطالبة باقتسام المياه بين الطرفين⁽¹⁸⁾. وإن تزايد احتمالات العجز المائي بين العرب وإسرائيل سيزيد من احتمال استمرارية الصراع بين الجانبين. وقد طُرح العديد من المشاريع للحد من تفاقم هذه المشكلة منها (العلكيم 1995، 19):

- مشروع كوتون لعام 1954 الذي يهدف إلى نقل 125 مليون م³ من حوض نهر الأردن و400 مليون م³ من نهر الليطاني إلى إسرائيل.
 - مشروع الناقل القطري.
 - مشروع جونستون لعام 1956.
 - مشروع قناة البحرين لربط البحر الأبيض المتوسط والبحر الميت.
 - مشروع أنابيب السلام الذي تعرضه تركيا.
 - إنشاء محطات ضخمة لتحلية المياه.
 - تمديد النيل إلى إسرائيل وقطاع غزة والضفة الغربية والأردن.
- وعلى الرغم من هذه المشاريع فإنه نتيجة لأهمية الموضوع وحساسيته لم يجر التوصل إلى تبني أيٍّ منها حتى الآن، وهو أمر يُنذر باستمرار الخلافات وحالة التوتر بين دول المنطقة حول هذه المسألة.

اللاجئون:

تشكل قضية اللاجئين إحدى أهم قضايا الصراع العربي/ الإسرائيلي؛ فهي بدأت في أعقاب حرب 1948، حينما نزحت أعداد كبيرة من الفلسطينيين إلى بلدان أخرى. وأسفرت حرب يونيو 1967 عن موجة جديدة من المهاجرين، وتزايدت الأعداد أثناء وبعد الغزو الإسرائيلي للبنان. ونتيجة لذلك فقد هاجرت مجموعات مختلفة ومتنوعة الحجم إلى أكثر من دولة عربية وغير عربية تبعاً للظروف السياسية والدولية المتاحة. ويبلغ عددهم حالياً حوالي 4.4 ملايين نسمة يوجد معظمهم خارج فلسطين وأغلبهم في الدول العربية. ويعتبر 45٪ منهم لاجئين؛ تشرف عليهم وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين.

ويثير موضوع اللاجئين الفلسطينيين عدداً من القضايا الحساسة والبالغة التعقيد في المفاوضات العربية/ الإسرائيلية. فالعرب يرون أن عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم حق لهم لا يمكن التنازل عنه. وهم يرون أنه إذا كانت إسرائيل تعطي اليهود في مختلف أنحاء العالم حق العودة إلى أرض فلسطين، الذين تركوها كما تزعم إسرائيل منذ آلاف السنين، فإن من حق الفلسطينيين العودة إلى ديارهم

التي تركوها منذ خمسة عقود، وبعضهم الآخر منذ عقدين أو أكثر من الزمان. في حين ترى إسرائيل أن خروج اللاجئين من فلسطين كان نتيجة لنزاع عسكري حدث مع العرب مما أدى إلى عملية تبادل للسكان بحيث انتقل إلى إسرائيل مئات الألوف من اليهود الذين كانوا في البلاد العربية وانتقل إلى البلاد العربية العرب الفلسطينيون. إن عودة هؤلاء سوف تغير الصبغة اليهودية لإسرائيل، وهو أساس فكرة قيامها. كما أن عودة هؤلاء الفلسطينيين إلى الضفة الغربية وغزة سوف يعني استمرار القلاقل والإرهاب. وإن الحل الأمثل لمشكلتهم هو توطينهم حيث يوجدون في البلدان العربية التي يقيمون فيها وإعطائهم حقوق المواطنين كما هو الحال في إسرائيل.

ونتيجة لهذا التناقض بين وجهات النظر العربية والإسرائيلية فإن معظم المراقبين يتفقون على أن قضية اللاجئين تمثل أعقد قضايا المفاوضات، سواء كانت الثنائية أو متعددة الأطراف، وعلى الرغم من وجود أفكار عديدة من أجل حل هذه القضية فإنها لا تزال مشاريع لا يمكن لأي قيادة عربية الموافقة عليها خوفاً من إيجاد خلل في تركيبها السكانية من جراء توطين الفلسطينيين في بلدانهم. وفي الوقت نفسه لا يستطيع أحد أن ينقض حق العودة للاجئين إلى ديارهم حتى ولو كانت منظمة التحرير نفسها؛ حيث إن هذا العمل يمكنه أن يفقدها تأييداً واسعاً يعزز من مكانة الحركات المعارضة للسلام وعلى رأسها حماس وبالتالي فشل التسوية القائمة مع إسرائيل، وهذا ما لا ترغب فيه منظمة التحرير.

المستوطنات:

يشكل استمرار المستوطنات مظهراً آخر من مظاهر الخلاف بين العرب وإسرائيل في مفاوضات السلام. فقد هدفت إسرائيل إلى إظهار أهمية المستوطنات لتجاهل حقيقة المشكلة الفلسطينية وخلق أفكار ومعتقدات جديدة لدى العالم بصعوبة التخلي عنها واستحالة العودة إلى الوضع القديم من ناحية. ومن ناحية أخرى فإن إسرائيل تنظر إلى هذه المستوطنات على أنها ستكون مؤشراً مقبولاً لتطبيع العلاقات العربية / الإسرائيلية في أية تسوية سياسية في المستقبل (بركات 1995، 166)؛ فقد شهدت أراضي الضفة الغربية احتجاجات قادها المستوطنون الصهاينة على سياسة حكومة العمل الخاصة بتوسيع نطاق الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية. واعتبر أرييل شارون، عضو الكنيست عن حزب الليكود، في 7 أغسطس 1995 أن هذه

المستوطنات تمثل أمن إسرائيل. وأشار أحد المستوطنين إلى أن مناطق الضفة هي مناطق صهيونية سكنها أجدادهم في الماضي الذين لم يستوطنوا المدن الساحلية، وأن سياسة حكومة إسحاق رابين ستقود إلى زوال دولة إسرائيل. ويرى ديفيد بن غوريون «أن المتطرفين في إسرائيل الذين يتطلعون لضم الأراضي العربية سوف يجردون إسرائيل من رسالتها. وأنهم لو نجحوا في ذلك لن تكون إسرائيل عندئذ دولة يهودية ولا ديمقراطية. إذ سيزداد السكان العرب حتى يفوقونا عدداً، ولا بد لنا من اتخاذ إجراءات قمعية استبدادية لإبقائهم تحت سيطرتنا» (نيكسون 1995، 158). وإذا كانت قضية المستوطنات مثار جدل وخلاف بين الجانبين طوال سنوات الصراع الماضية، وأصبحت المعوق الرئيس أمام المحاولات السلمية حيث كانت العقدة الرئيسة في المفاوضات الإسرائيلية مع الأطراف العربية - منظمة التحرير الفلسطينية والأردن وسوريا - فإنها ستستمر في إعاقه التوصل إلى سلام حقيقي ودائم بين الجانبين.

الأفق المنظور

تعكس الدراسة صحة ما جاء في الفرضية من أن النتائج التي ستترتب على اتفاقيات السلام بين الدول العربية وإسرائيل لن تحقق سلاماً حقيقياً في المنطقة. وأن التسوية هي مجرد حلقة أو مرحلة يمر بها هذا الصراع الممتد منذ ما يقرب من قرن والذي اتخذ - وسيتخذ - أشكالاً عدة في المستقبل. والتصور الذي يزعم أن عملية التسوية الجارية ستحتوي هذا الصراع بكل أبعاده هو خطأ فادح في الرؤية الفكرية والسياسية، وهو انزلاق للنهج البراغماتي الأميركي (عمر 1995، 120). فالقضايا التي ذُكرت، مع وجود قضايا أخرى تعرقل مسيرة السلام التي تدعيها الأطراف المتفاوضة سواء أكانت من جانب العرب أم من جانب إسرائيل، ويتضح ذلك في تأخر تنفيذ اتفاق إعلان المبادئ لقرابة العام.

وتشكل الأراضي المحتلة معوقاً آخر؛ إذ ستبقى الأرض محل صراع بين العرب واليهود حتى ولو تنازل اليهود عن أراضي 1967، حيث يبقى السؤال حول مستقبل الأراضي التي احتلت في عام 1948، وما مستقبل أهلها في الداخل والمهجر. وعليه فستكون الأرض عنصر عدم استقرار دائم في العلاقات بين الجانبين. كما أن تمسك إسرائيل بنظريتها في الأمن الإسرائيلي الذي يقضي بحق العلاقات بين الجانبين. كما أن تمسك إسرائيل بنظريتها في الأمن الإسرائيلي الذي

يقضي بحق إسرائيل - في الدفاع عن دولتها - في ضرب «العدو» حتى ولو كان ذلك خارج الحدود الإسرائيلية فإن الخطر على الدول العربية المجاورة لإسرائيل سيبقى ماثلاً بصفة دائمة.

إن اختلاف الأيديولوجيات والثقافات بين الطرفين يهدد في حد ذاته الأمن والاستقرار في المنطقة، لأن الثقافات متضاربة أكثر من كونها مختلفة. وتقوم كلا الأيديولوجيتين على نقيض الأخرى وإن العلاقة القائمة بينهما هي علاقة صفرية في حد ذاتها ولا يؤمنان بالتعايش السلمي بين إسرائيل - كدولة - والعرب وإن كانوا يؤمنون بحق اليهود في العيش على الأرض العربية كمواطنين عرب.

وتشكل مسألة القدس عائقاً آخر في طريق التوصل إلى سلام دائم بين العرب وإسرائيل. وتكمن أهمية القدس في كونها «قيمة» وليست «مصلحة» قابلة للتفاوض نتيجة لمكانتها الدينية لدى كلا الجانبين. وإن عدم استطاعة أي من الجانبين التفريط أو التفاوض على مستقبل القدس سيكون معوقاً آخر أمام الانتقال من حالة الثقافة الصراعية إلى حالة الثقافة السلمية. فالصراع القائم هو صراع أزلي مصداقاً لقوله تعالى: ﴿لَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾، ولن تفيد، هنا، الديمومة واستمرارية الصراع بأشكاله المتعددة. كما يؤمن بعض زعماء الكيان الصهيوني باستحالة تحقيق السلام حتى لو وقّع الجانبان اتفاقيات سلام. ويقول بيجن في كتابه «الثورة: قصة الأرجون» إنه «لن يكون هناك سلام لشعب إسرائيل، ولا في أرض إسرائيل، ولن يكون هناك سلام للعرب ولا في أرض العرب، وسنستمر في تحرير وطننا، وتحرير أرضه كلها من نير العرب، وستستمر الحرب بيننا وبينهم حتى ولو وقّع العرب معنا معاهدة صلح...».

الهوامش

- (1) الشرق الأوسط إقليم هلامي القوام يصعب تحديده بصورة واضحة أو قاطعة، ويشتمل على الدول الممتدة من إيران إلى مصر ومن تركيا إلى اليمن، وقد يضيف باحث أو هيئة ليبيا والسودان أو إحداهما أو برقة وشمال السودان فقط. (يحيى أحمد الكعبي، الشرق الأوسط والصراع الدولي: دراسة عامة لموقع المنطقة في الصراع، بيروت: دار النهضة العربية، 1986، 144-146).
- (2) يقصد بالمنهج التحليلي الكشف عن جوهر الظاهرة وتحديد العلاقة بين العناصر المكونة لها وكيفية تألفها داخل الإطار العام وكشف المراحل المتعددة التي تمر بها الظاهرة في حركتها وتطورها. ويقصد بالمنهج الاستقرائي اتباع أسلوب تجريبي في دراسة الظواهر ينتقل فيه من

- الحقائق الفردية إلى الفروض العامة بهدف استشراف المستقبل. (محمد محمود ربيع، مناهج البحث في العلوم السياسية، الكويت: مكتبة الفلاح، 1987، 246 و253).
- (3) الصراع هو تصادم إرادات وقوى خصمين أو أكثر؛ حيث يكون هدف كل طرف من الأطراف تحطيم الآخر كلياً أو جزئياً، بحيث تتحكم إرادته في إدارة الخصم. ومن ثم يمكنه أن ينهي الصراع بما يحقق أهدافه وأغراضه.
- (4) إن السلام بمعناه اللغوي هو اللاحرب أي عكس القتال. أما المعنى الأدق للسلام فهو استقرار القوى داخل إطار شرعي يسوده حسن المعاملة وسيادة القانون. ويصبح النظام شرعياً إذا كانت قواعد السلوك التي تنظمه محترمة من كل القوى. وبالنسبة للصراع العربي/ الإسرائيلي فإن السلام الحقيقي لا يمكن أن يتحقق بتسويات تتجاهل جذور وأسباب الصراع. فأي تسوية سياسية تفرض بالقوة دون حل المشاكل الجوهرية هي بمثابة «وقف» على طريق الصراع. (نظام محمود بركات، الاستيطان والصراع العربي الإسرائيلي: الجانب السياسي، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت مجلد 23، العدد 1، ربيع 1995، هامش (1)، 187.
- (5) التسوية السياسية هي توفيق بين أهداف أطراف الصراع كلياً أو جزئياً طبقاً لميزاني القوى لحظة التوفيق، أي أن الاتفاق في هذه الحالة يُعبر عن القوة الحقيقية للموقعين عليه ولكنه لا يعبر عن المصالح الضرورية لهم وهذا ما يميزها عن عملية السلام.
- (6) الخليج 1989/11/11.
- (7) Investigative Leads, No. 9, June 1989.
- (8) Los Angeles Times, 3/6/1991.
- (9) New York Times, 1/6/1991.
- (10) الاتحاد 1990/4/30.
- (11) يتضح الإكراه في سعي قيادة اليمن الجنوبي بزعامة علي سالم البيض إلى الانفصال والدخول في حرب مع حكومة الوحدة بقيادة علي عبدالله صالح لمدة (66) ستة وستين يوماً انتهت بهزيمة الانفصاليين وبقاء اليمن موحداً. لمزيد من التفاصيل انظر جمال سند السويدي (أعداد)، حرب اليمن 1994: الأسباب والنتائج، لندن: الساقى، 1995.
- (12) انظر برنامج التنمية الاقتصادية للمنطقة في الفقرة (ب) من الملحق الرابع الخاص ببروتوكول التعاون الإسرائيلي/ الفلسطيني في مجال برامج التنمية في المنطقة، وإعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي سبتمبر 1993.
- (13) الغالبية تؤيد استمرار المفاوضات مع إسرائيل، الوطن، 1992/5/2.
- (14) جمال مظلوم، ذكرى مرور ثلاثين عاماً على مباحثات السلام العربية الإسرائيلية، الاتحاد، 1994/10/26.
- (15) بلجيكا وهولندا ولكسمبورغ.
- (16) The International Herald Tribune 22/8/1995.
- (17) الاتحاد 1995/8/20.
- (18) الخليج 1995/10/7.
- (19) الخليج 1995/7/11.

المراجع العربية

- أحمد سعيد نوفل وآخرون
1989 القضية الفلسطينية في أربعين عاما بين ضراوة الواقع وطموح المستقبل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- أيمن السيد عبدالوهاب
1995 «المسار السوري/ الإسرائيلي ومعوقات الصفقة الكاملة»، السياسة الدولية (العدد 120) أبريل، 223-219.
- بشير نافع
1993 «اتفاق غزة - أريحا: نقاط الضعف والقوة»، شؤون الشرق الأوسط (العدد 24)، 31-17.
- توفيق حصو وآخرون
1989 قضايا ومشكلات دولية معاصرة، العين: مؤسسة العين للنشر.
- توفيق حصو
1986 وعد بلفور والحلقة المفقودة، العين: دار الكتاب الجامعي.
- حسن حمدان العلّكيم
1995 «أزمة المياه في الوطن العربي»، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 23 (العدد 3)، 31-7.
- حسن حمدان العلّكيم وآخرون
1990 قضايا إسلامية معاصرة، العين: مؤسسة العين للنشر.
- رياض نجيب الرئيس
1994 رياح السموم، لندن: رياض الرئيس للكتب والنشر.
- ريتشارد نيكسون
1995 ما وراء السلام (ترجمة مالك عباس)، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.
- زئيف شيف
1994 «المكسب الاستراتيجي لإسرائيل والأردن»، الدراسات الفلسطينية العدد (20) خريف.

- زياد أبو غنيمة
1985 الحركة الإسلامية وقضية فلسطين، عمان: دار الفرقان للنشر والتوزيع.
- شمعون بيريز
1995 معركة السلام: يوميات، (ترجمة عمار فاضل ومالك فاضل) عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.
- عبدالله السيد ولد أباه
1995 «التسوية في الشرق الأوسط ومستقبل النظام العربي»، المستقبل العربي العدد (192) فبراير.
- غسان سلامة
1994 «أفكار أولية عن السوق الشرق أوسطية»، المستقبل العربي العدد (179) يناير، 89-67.
- غسان سلامة
1993 «العرب، وإسرائيل، وأميركا، والمفاوضات»، المستقبل العربي العدد (172) يونيو، 12-4.
- مارتن س. انديك
1993 «سياسة إدارة كلينتون حيال الشرق الأوسط»، الدراسات الفلسطينية العدد (15) صيف، 205-196.
- مارتن س. انديك
1992 «ما وراء توازن القوة: خيار أميركا في الشرق الأوسط»، سلسلة مقالات معربة 2، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 20-7.
- محجوب عمر
1995 الصراع العربي الإسرائيلي وصدام الحضارات، في صدام الحضارات، بيروت مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 122-105.

محمد السيد سعيد

1992 مستقبل النظام الإقليمي العربي، عالم المعرفة العدد (158)
فبراير.

محمد محمود ربيع

1987 مناهج البحث في العلوم السياسية، الكويت، مكتبة الفلاح.

نظام محمود بركات

1995 الاستيطان والصراع العربي الإسرائيلي: الجانب السياسي، مجلة
العلوم الاجتماعية، مجلد 23 العدد 1 ربيع، 194-153.

المراجع الأجنبية

Bernard Lewis,

1992 "Rethinking the Middle East" Foreign Affairs 74 (4) Autumn: 2-15.

Hassan H. AL-Alkim

1994 The GCC Status in an Unstable World: Small States Foreign Policy
Dilemmas, London: Sagi Books.

Shai Feldman

1990 "Missiles and CBW Proliferation". Proceedings of The Annual
Meeting Symposium. New Orleans: Feb. 19.

